

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية

نادر محمد أحمد محمد

إشراف

أ.د/ أشرف أحمد محمد غالى أ.م.د/ ماجد مصطفى علي الباز

الملخص

استهدف البحث بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، وفي سبيل تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر بشكل إيجابي على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية حيث يساهم في تحقيق الرقابة الفعالة وتدعيم الأنشطة الرقابية المختلفة، ويؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة وخلالية من الأخطاء ويؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية وبالتالي الحصول على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية لحماية موارد وأصول الوحدات الحكومية من السرقة أو الضياع، ويوصي الباحث بضرورة تصميم وسائل حماية جيدة لقواعد البيانات التي يحتويها نظام GFMIS، للتأكد من دقة نتائج التشغيل ومنع أي عبث أو تخريب قد يحدث نتيجة لأخطاء عملية التشغيل أو مخاطر اختراق النظام، كما ينبغي تكثيف الجهد لتزويد كافة الوحدات الحكومية بأحدث التقنيات الرقمية والانتقال من الدورة المستندية الورقية إلى الدورة المستندية الإلكترونية وإلغاء كافة الأساليب التقليدية.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، نظم الرقابة الداخلية

Abstract:

Objective of the research is to show the impact of applying the Government Financial Management Information System (GFMIS) on strengthening the internal control systems in

government units. As part of the pursuits aim at achieving research goal, the researcher reviewed and evaluated previous studies relative to field of the research and concluded that applying the government financial management Information system positively affects the strengthening of internal control systems in government units, as it contributes to achieving effective control and strengthening the various control activities, and leads to obtaining Accurate and error-free results and affects the accuracy of government financial reports and thus obtaining information that enhances the efficiency of internal control systems to protect the resources and assets of government units from theft or loss, The researcher recommends that good means of protection be designed for the databases contained in the GFMIS system, To ensure the accuracy of operating results and to prevent any tampering or vandalism that may occur as a result of operational errors or risks of system penetration, It is also necessary to intensify efforts to provide all government units with the latest digital technologies And the transition from the paper-based course to the electronic documentary course and the abolition of all traditional methods.

Keywords: the Government Financial Management Information System, internal control systems

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١/١ المقدمة

يعتبر النظام المحاسبي الحكومي الوسيلة التي يتم من خلالها تقديم المعلومات اللازمة لتقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة عبر الموازنة العامة للدولة، لكونه نظاماً للمعلومات يقدم تفصيلاً للأداء الماضي، وكذلك يقوم بقياس كفاءة أداء الأجهزة الحكومية في تنفيذ الموازنة العامة، إلا أن التوسع في النشاط الحكومي أدى إلى عدم كفاية أساليب المحاسبة الحكومية التقليدية في توفير البيانات اللازمة لتقدير الأداء المالي في الوحدات الحكومية، ولذلك أصبح من الواجب تطوير الأساليب المالية والمحاسبية المطبقة في الوحدات الحكومية حتى تكون قادرة على إنتاج التقارير والقوائم المالية التي تتضمن المعلومات اللازمة لغرض رقابة وتقدير مدى كفاءة وفاعلية تنفيذ البرامج والأنشطة المدرجة بالموازنة العامة (مرعي، ٢٠١٩، ص ٤١، ٤٦).

ولقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بأثر تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية نتيجة التطور السريع والهائل في التقنيات التكنولوجيا مع ظهور نظم المعلومات المتطرورة، وفي ضوء ذلك تسعى الحكومة المصرية لتدعم دور الرقابة المالية في عملية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة من خلال آليات عديدة للحد من حالات الفساد وتوفير مزيد من الشفافية ومن أهم تلك الآليات سن القوانين الحاكمة التي تدعم الرقابة فضلاً عن التحسين المستمر للنظام المحاسبي الحكومي تطبيقاً لمعايير الرقابة الدولية ودعم ذلك بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية ضمن برنامج إصلاح الإدارة المالية، هذا وقد أوضح (محمد، ٢٠١٧، ص ٦٥) أن ما ينتج عن تطبيق نظام (GFMIS) يمثل نقلة نوعية في الرقابة على المال العام والحد من الفساد، علاوة على الدور المحوري الذي يلعبه في مساعدة وزارة المالية ل القيام بدورها تجاه الدولة والمواطن بأعلى جودة ممكنة.

٢/١ مشكلة البحث

لقد زاد العبء على القطاع الحكومي في الدول النامية نتيجة لزيادة دورها الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى عدم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وما تعانيه من

ضعف بالغ في السيطرة على الوحدات الحكومية التي تعمل في ظل نظام معلومات محاسبي تقليدي لا يوفر المعلومات الملائمة والدقيقة الأمر الذي ترتب عليه سوء تخصيص الموارد وزيادة حجم النفقات العامة وفرض المزيد من الضرائب والتوجه إلى الاقتراض من الخارج لتمويل عجز الموازنة العامة، لذلك فإن المحافظة على المال العام وحماية أصول ومتلكات الوحدات الحكومية تتطلب وضع آليات وأدوات رقابية ومحاسبية مهمتها الإشراف والفحص والرقابة من خلال تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الحديثة وتطوير أساليب إعداد الموازنة العامة على أساس واقعية وعملية لما لها من انعكاسات على حجم ونوعية الإنفاق العام، وكذلك ضبط ورقابة المال العام وتقديم التقارير الدورية للمساعدة على ترشيد القرارات بكافة مستويات القطاع الحكومي (عبدالكريم، ٢٠٢٠، ص ٦٣؛ Ogbonna & Ojeaburu, 2015, p.2).

وقد تلاحظ في الآونة الأخيرة أن القطاع الحكومي في جمهورية مصر العربية يُعاني من زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بصورة كبيرة وذلك بسبب زيادة حجم النفقات العامة بشكل كبير في ظل محدودية الموارد وعدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم وجود نظام رقابي فعال يؤدي إلى احكام الرقابة على المال العام وتقييم أداء الوحدات الحكومية، ومن المعروف أن النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية يعمل بالنظام التقليدي حيث يتم تسجيل العمليات والأحداث والبيانات المالية دفترياً بالأسلوب اليدوي الأمر الذي يتطلب جهد ووقت كبير في تسجيل البيانات المالية، وقد يتم تعديل البيانات المالية في الدفاتر المحاسبية من حين إلى آخر ناهيك عن التلاعب والأخطاء الحسابية التي تحدث في الدفاتر المحاسبية؛ كل هذا ينتج عنه بيانات غير دقيقة وغير موثوقة فيها ولا تنتم بالشفافية والمصداقية مما يؤدي إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

لذلك فإن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعمل في ظل أنظمة الإدارة المالية التقليدية تعاني من ضعف كبير حيث أن الضوابط التي تضعها نظم الرقابة غير قادرة على التحكم في عجز الموازنة العامة مما أدى إلى زيادة ممارسة الفساد بالوحدات الحكومية وبالتالي لابد من المضي قدماً نحو تطوير ضوابط أنظمة الرقابة الداخلية

بالوحدات الحكومية وذلك للإرتقاء بكافتها وفعاليتها للحد من الاحتيال والسرقة وممارسات الاحتيال وسوء الإستخدام ونهب موارد تلك الوحدات (أمين، ٢٠١٨، ص ١٤؛ Damayanti, 2018, p.90).

وفي ضوء ذلك قامت وزارة المالية المصرية بميكنة الموازنة العامة للدولة وربطها بحساب الخزانة الموحد من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ضمن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي والذي يمثل تطبيقه تحولاً جوهرياً للإنقال بالعمل من الأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلومات المالية غير المتراقبة واستبدالها بنظام إدارة معلومات مالي حكومي موحد ومتكمال يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وبالتالي لابد من التطبيق الجيد لنظام GFMIS في الوحدات الإدارية الحكومية لضمان توافر مزيد من المعلومات الشاملة والدقيقة عن كافة العمليات المالية المتعلقة بتحصيل الإيرادات العامة وإنفاق المصروفات العامة بما يؤدي إلى تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية وتساهم في حماية أصول وموارد الدولة وإحكام الرقابة على الموازنة العامة وتحقيق الانضباط المالي وتقييم الأداء الحكومي بما يضمن ترشيد الإنفاق الحكومي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في تساوٍ رئيسي كما يلي :

ما هو أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية؟، ويترفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية :

- ١- ما هو نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)؟، وما الغرض من تطبيقه؟،
- ٢- كيف يمكن الاستفادة من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في البيئة المصرية في ظل التحول الرقمي؟
- ٣- ما هو أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية؟

٣/١ أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في توضيح أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية ، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية :

- ١- دراسة وتحليل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وأهمية تطبيقه في ظل التحول الرقمي.
- ٢- بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

٤/١ أهمية البحث

للبحث أهمية علمية تمثل فيما يلي :-

- ١- استمرار الجدل القائم على تطوير الأساليب المالية والمحاسبية المطبقة في الوحدات الحكومية.
- ٢- يقدم هذا البحث دليل علمي على مدى مساهمة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي وأساليب إعداد الموازنة لتدعم نظم الرقابة الداخلية بالقطاع الحكومي المصري.
- ٣- يندرج هذا البحث ضمن البحوث التي تخدم التحديث المحاسبي والإداري في الوحدات الحكومية والتي توليها الدولة المصرية اهتماماً كبيراً.
- ٤- تتجلى أهمية البحث العلمية في بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية من خلال عرض الجانب النظري وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث. كما أن للبحث أهمية عملية تبرز من خلال :-
- ٥- الدور الذي تلعبه الوحدات الحكومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي يتطلب رفع كفاءتها ، ومساعدة الأجهزة الرقابية في تحديد المسئولية الكاملة عن الأداء الحكومي.

٢- إمكانية الاستفادة من التطور الكبير في التقنيات الرقمية الحديثة لتطوير سعة عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وتحسين جودته لضمان سير العمل بسهولة وإصدار تقارير مالية تحتوي على معلومات تفصيلية ودقيقة تساعد مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات.

٣- تعزيز الاستقلال المهني للمراقب المالي وتطوير مهاراته الابداعية التي توافق التقدم التكنولوجي، وتوفير المناخ الملائم لأداء منه الرقابة على الموازنة العامة للدولة بدقة و موضوعية.

٥/١١ فروض البحث

في ضوء تساؤلات البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه يمكن صياغة فروض البحث في الفرض الرئيسي التالي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

٦/١١ منهج البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فرضه سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي وهو منهج الصعود من الخاص إلى العام، أو الانتقال من الجزئيات إلى العموميات، حيث يقوم هذا المنهج على ملاحظة الظاهرة ثم تبدأ مرحلة وضع الفروض العلمية، ثم اختبار هذه الفروض ومحاولة التحقق من صحتها للوصول إلى حقيقة جزئية ثم تعميم هذه الحقيقة حتى تصبح قوانين عامة، وقد قام الباحث بملحوظة الظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة في بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية ثم قام الباحث بوضع الفروض العلمية التي سيتم اختبارها للتحقق من صحتها أو عدم صحتها حتى يتم الوصول إلى قواعد صالحة للتعميم.

٧/١١ هيكل البحث

القسم الأول : الإطار العام للبحث

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

القسم الثالث: نتائج و توصيات البحث

مراجع البحث

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

١/٢ مفهوم وأهمية وأهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية:

١/١/٢ مفهوم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية:

يعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بمثابة نظام متكامل وشامل يهدف إلى تسهيل توليد المعلومات الحيوية عن جميع الجوانب المتعلقة بالمعاملات المالية الحكومية التي يمكن إتاحتها للجمهور من خلال تكنولوجيا المعلومات. (Ogbonna & Ojeaburu, 2015, p.5) ويمكن تعريف نظام (GFMIS) بأنه نظام عالمي للمعلومات المالية يقوم بدمج المعلومات المحاسبية والمالية من جميع الوزارات والإدارات والوكالات في إطار شبكة واحدة (خادم) يتم التحكم فيها وإدارتها من قبل وزارة المالية (Kofahe, et al, 2019, p.33).

ويتمثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أحد روافد نظم تخطيط موارد المنشآة (ERP)، وهي عبارة عن حزمة من البرمجيات الجاهزة القابلة للكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، حيث تتكون من أنظمة فرعية متكاملة مثل نظام المقبوضات والمدفوعات والمشتريات والمحاسبة والموازنة وغيرها من النظم التي تخدم أنماط العمل المؤسسي وفقاً لاحتياجاته ومعاملاته المالية المتعلقة بعمليات الصرف والتحصيل، بهدف ضمان تكامل المعلومات والإجراءات المالية، وتمكين المؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الأمن المعلوماتي (مرعي، ٢٠١٩، ص ٨٣؛ محمد، ٢٠٢١، ص ٢٨٩)، هذا وقد عرفت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية نظام (GFMIS) بأنه نظام معلومات يتبع الأحداث المالية ويخلص المعلومات المالية، كما يشير بشكل أكثر تحديداً إلى حوسبة عمليات الإدارة المالية العامة من إعداد الميزانية وتنفيذها إلى المحاسبة وإعداد التقارير (De Azevedo et al, 2020, p.210).

مما سبق يتضح للباحث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) هو نظام معلومات مالي إلكتروني يربط بين جميع الوحدات والمصالح الحكومية من خلال

مجموعة من الوظائف التي تتكامل مع بعضها البعض لتسجيل البيانات المالية وتتبع الأحداث المالية وتلخيص المعلومات المالية بعرض توفر مزيد من الشفافية التي تضمن إحكام الرقابة على الموازنة العامة للدولة أي أنه نظام يقوم بحوسبة وظائف المالية العامة التي تتم في جميع مراحل الموازنة ابتداءً بإعدادها وتنفيذها وانتهاءً بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية بهدف توفير المزيد من المعلومات الدقيقة حول تنفيذ الموازنة العامة من إيراداتها ومصروفاتها للحد من حالات التلاعب والتزوير والتحكم في عجز الموازنة بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وترشيد الإنفاق الحكومي.

٢/١ أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ظل التحول الرقمي :

أصبح يمثل التحول الرقمي ضرورة هامة وحاجة ملحة في المؤسسات المالية والمصرفية لمواكبة العولمة والتغيرات التكنولوجيا الهائلة في إدارة المنظمات والأشياء، واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في كافة نواحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الحكومي او القطاع الخاص وذلك لضمان خدمة متقدمة توافق تلك التغيرات (أبوجير ومامضي، ٢٠٢٠، ص ٤).

ويتمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المتكامل في ظل التحول الرقمي أحد أكثر ممارسات إصلاح الإدارة المالية شيوعاً، Ogbonna and Ojeaburu, 2015, p.2)، حيث يعتبر بمثابة العمود الفقري للإصلاحات في مجال المالية العامة التي تهدف إلى نقل مسؤولية أكبر في الميزانية إلى مديرى البرامج من خلال تعزيز الضوابط الداخلية وآليات المساءلة (Michael et al, 2018, p.80)، هذا وتعتبر التجربة التي خاضتها الدول المتقدمة من خلال الاعتماد على نظام إدارة معلومات مالية متكامل بشكل متتطور والذي ساهم في إصلاح نظام إدارة الإنفاق العام بمثابة دروس قيمة للحكومات في الدول النامية التي ترغب في استخدام نظام المعلومات المالية الحكومية بشرط أن يتم تطبيقه بما يتکيف مع طبيعة عمل هذه الحكومات وبما يتتناسب مع احتياجاتها الخاصة بحيث يعمل بكامل طاقته بسرعة وفعالية (Seong & Youngmin, 2019, p.2).

وهناك أثر كبير وأهمية بالغة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية حيث يقوم بتوفير معلومات شاملة ودقيقة في الوقت المناسب مما يساهم في دعم وترشيد عملية اتخاذ القرارات ويضمن جودة وشفافية الخدمات المالية الحكومية (الشبل، ٢٠١٣، ص ٢، ٣)، كما يلعب النظام دوراً هاماً وأساسياً في تحسين وزيادة كفاءة أداء المصالح والمؤسسات الحكومية، ويوفر سهولة عند التطبيق واستخراج تقاريره، ولديه القدرة على التكيف وفق أساس الاستحقاق (الحتيطي، ٢٠١٥، ص ٨٢)، وبالتالي فإن السعي نحو تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بشكل كامل في القطاع الحكومي يؤدي إلى تحسين أداء الوحدات الحكومية والعاملين بها بشكل كبير ويساهم في تدعيم وتحسين إدارة الأموال العامة وله دور مهم في تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد المستهدفة من خلال تحديث العمليات المالية باستخدام أساليب وتقنيات أفضل (Ogbonna & Ojeaburu, 2015, p.5) .

Kofahe, et al, 2019, p.33)

وبالتالي فإن نظام GFMIS له دور مهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الوضوح والشفافية والإفصاح لنظم المعلومات المحاسبية بجميع الوحدات الحكومية التابعة لوزارة المالية مما يعكس على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية ويحد من الاختلالات المالية والممارسات المالية غير المشروعية، كما أن تطبيق نظام GFMIS يساهم في تعزيز مبدأ المسائلة المحاسبية حيث أن المعلومات المتوفرة عن هذا النظام سوف تعمل على تحسين جودة القرارات وإعطاء إيضاحات وتفاصيل عن الأرصدة المالية علاوة على متابعة عمليات الصرف والتحصيل الإلكتروني (محمد، ٢٠٢١، ص ٣١٠:٣١١).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات التحول الرقمي في مجال المحاسبة الحكومية أمر بالغ الأهمية لمواكبة الدور المتوازن والمتتطور للأجهزة الحكومية نظراً لما يقوم به من تبسيط لإجراءات العمل من خلال تقليل الوقت المستغرق في أداء العمليات المالية، حيث أن تطبيق نظام GFMIS يمثل نقطة تحول للإنقال من العمل بالأساليب التقليدية إلى العمل بالأساليب الحديثة وبالتالي يمكن للنظام أن يربط كافة الوحدات الحكومية مع

وزارة المالية مباشرة مما يؤدي رفع مستوى التنسيق فيما بينها وتنفيذ الإجراءات المالية بشكل سليم، كما أن هذا النظام لديه القدرة على التعامل مع المعاملات المالية التي تتم باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى قدرته على حفظ واسترجاع كميات هائلة من البيانات في أي وقت عند الحاجة إليها حيث يتضمن النظام قاعدة بيانات مالية موحدة ومتكلمة توفر المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء الحكومي مما يساهم في إحكام الرقابة على الموازنة العامة بكفاءة وفاعلية، ويساعد على إنجاز المهام المنوط بها وتحسين جودة الخدمات المالية الحكومية المقدمة للمواطنين عن طريق ما يعرف بنظام النافذة الواحدة.

٣/١٢ أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية :

إن الهدف من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS) يتمثل في توفير نظام مالي ومحاسبي موحد متتكامل يربط جميع الوزارات والمصالح الحكومية بالبنوك، لتنفيذ الموازنة العامة ومعالجة البيانات المالية عبر الشبكة الحكومية الآمنة لإدارة ومراقبة كافة العمليات المالية والمحاسبية (الشبل ، ٢٠١٣ ، ص ٤١)، وتمكن وزارات والمؤسسات الحكومية من تنفيذ وظائف الإدارة المالية والمحاسبية والتخطيمية بشكل فعال، علاوة على تحقيق مبدأ الشفافية المالية أثناء وبعد تنفيذ الموازنة العامة وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية وإصدار التقارير المالية الحكومية اللازمة بما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة العمليات الرقابية على المال العام (Hamdan, 2017, P.61 ؛ الحنيطي، ٢٠١٥ ، ص ٦).

كما أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية وأمن إدارة البيانات وإعداد التقارير المالية الشاملة (Ogbonna & Ojeaburu, 2015, p.2)، لذلك يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تطبيق نظام GFMIS يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية الحكومية ذات المنفعة لمتخذي القرارات ذات الصلة بقطاع الموازنة العامة للدولة وتتبع حركة الاعتمادات المالية المخصصة بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي للمنشآت المالية الحكومية عن طريق قياس التأثيرات المباشرة لنظام GFMIS على فعالية نظم

الرقابة الداخلية وتعزيز دور المساءلة المحاسبية بجانب حوكمة تكنولوجيا المعلومات (محمد، ٢٠٢١، ص ٢٨٥)، وذلك من أجل المحافظة على المال العام وتعزيز الرقابة عليه، وتنظيم الإجراءات اليومية وتسهيل إنجاز المعاملات المالية، توفير البيانات المالية والمحاسبية لأغراض الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على الالتزام بحدود الصرف وإدارة التعزيزات والمناقلات والمتابعة لخطة التدفقات النقدية (كمال، ٢٠٢١، ص ٩٣).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والسرعة والدقة في إنجاز العمليات المحاسبية وتسجيل البيانات المالية والمحاسبية والحصول على نتائج دقيقة خالية من الأخطاء من خلال إصدار تقارير مالية لحظية وفي الوقت المناسب تحتوي على معلومات دقيقة تتسم بالوضوح والشفافية والتي تساعدها في عملية اتخاذ القرارات، كما يستهدف نظام GFMIS تسهيل ومتابعة سير عمليات الصرف والتحصيل والإفصاح عنها في الوقت المناسب وضبط الموازنة العامة للدولة عن طريق تحديد السقوف المالية ووضع ضوابط حدود الصرف التي لا يمكن تجاوزها، وبالتالي فإن هذه الأهداف تجمع نحو السعي إلى تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية ومكنة الموازنة العامة للدولة لتحسين وتقييم الأداء المالي بما يضمن ترشيد الإنفاق الحكومي وقصر المصروفات على النفقات الضرورية وحماية أصول الوحدات الحكومية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٢/ مقومات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ظل التحول الرقمي:
يتطلب نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة وكوادر بشرية مستقبلية قادرة على تحقيق التميز في العمل الرقمي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما يرتكز نجاح التحول الرقمي على إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول السريع إليها، وتحسين جودة خدماتها، فضلاً عن ملائمة تكاليفها بالوحدات الحكومية (شحاته ، ٢٠٢٠، ص ١٩٨)، وهناك عدة مقومات يجب أن تتوافق لضمان نجاح

تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لقيام بدوره المنوط به، ومن أبرز هذه المقومات : (محمد ، ٢٠١٧ ، ص ٩٥)

١- توافر الأساليب والأدوات المستخدمة في تطبيق نظام GFMIS.

٢- سهولة ووضوح إجراءات نظام GFMIS

٣- توافر الكوادر الفنية المتخصصة ذات الكفاءة العالية والمدربة على تطبيق النظام.

٤- توافر البيانات والمعلومات الازمة عن عناصر تكاليف كل نشاط للوحدة المحاسبية .

٥- توافر مقاييس فاعلية تطبيق النظام وتحقيق الهدف منه .

٦- تحديد جهة واحدة مسؤولة عن تقييم جودة تطبيق النظام .

٧- توحيد التقارير الخاصة بنتائج نشاط الوحدة المحاسبية .

٨- توحيد التقارير الخاصة بتقييم أداء القائمين على تنفيذ النظام .

٩- أن يكون نظام GFMIS مرتبط بعملية التطوير المستمر .

١٠- التركيز على أداء الأبعاد الثلاثة (المالي _ المؤسسي _ التعلم والنمو).

وفي ضوء ما سبق يظهر للباحث أن التحول الرقمي يفرض على الوحدات الحكومية توافر مجموعة من المقومات لتعزيز تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في البيئة المصرية، ومن أبرز تلك المقومات توافر البنية التحتية الازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة لتطبيق النظام من أجهزة حديثة وطاقة كهرباء مستمرة وشبكة إنترنت جيدة، كما يراعي أن يتم الفصل بين الواجبات والمسؤوليات بالنسبة لمستخدمي النظام كأن يتم مراجعة البيانات المالية بواسطة مسؤول آخر بخلاف من يقوم بإدخال هذه البيانات ويجب وضع الأجهزة التي يتم الدخول من خلالها على نظام GFMIS في غرف مُحكمة وآمنة ومحمية بحيث لا يسمح لأي شخص الدخول لها عدا من هم ذوى علاقة بهذه الأجهزة ومصرح لهم بإستخدامها ويجب تهيئة نظام GFMIS بقواعد العمل التي لا يمكن تجاوزها طبقاً للقوانين واللوائح المتبعة في جمهورية مصر العربية وبما يتواافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما ينبغي أن تقوم وزارة المالية بالتدريب المستمر والتأهيل العلمي الكافي للكوادر المحاسبية ومستخدمي نظام GFMIS لزيادة كفاءتهم في إدارة المال العام بفاعلية وأن يتواافق لدى المختصين بإدارة الدعم الفني الخبرة والكفاءة لعلاج أي مشكلات قد تطرأ على النظام

بشكل سريع وأن يتواافق لدى النظام آلية لعمل نسخ احتياطية من البيانات المالية لمواجهة أي تخريب أو عبث محتمل نتيجة لأخطاء التشغيل أو مخاطر اختراق النظام.

٣/٢ مفهوم ومقومات نظم الرقابة الداخلية:

١/٣ مفهوم نظم الرقابة الداخلية :

لم يعد مفهوم الرقابة الداخلية ينحصر في عملية حماية الأصول من التلاعيب أو الاختلاس أو مجرد التأكيد من دقة العمليات المالية للمنشأة بل امتد هذا المفهوم إلى أبعد من ذلك، فقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات تتبعها المنشأة للحافظة على أصولها واختبار دقة بياناتها المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة (النعماني وسمور، ٢٠١٥، ص ٢٧٥؛ أمين، ٢٠١٨، ص ١٢١).

ووفقاً لإطار COSO، يتم تعريف الرقابة الداخلية على أنها عملية يتم تنفيذها من قبل الجهات الرقابية بالمنظمة ومجلس الإدارة وعدد من الموظفين المختصين بذلك، من أجل تقديم ضمان معقول حول مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال للوائح والقوانين (الرشيدی وراضی ، ٢٠٢١ ، ص ٦٠٦ ; Lonescu, 2015, p.47)، هذا وقد عرفت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للقطاع الحكومي (INTOSAI) نظام الرقابة الداخلية بأنها "عملية ديناميكية متكاملة تتكيف بشكل متواصل مع التغيرات التي تواجهها الوحدات الحكومية، وتقوم بها الإدارية العليا وموظفي الجهات أثناء سعيها لأداء مهامها ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن الأهداف التالية قد تم تحقيقها، وهي تنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال ومؤثر، والوفاء بالتزامات محاسبة المسؤوليات، والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها وتقديري خسارة الأصول"(حافظ، ٢٠٢١، ص ١٤).

مما سبق يتضح للباحث أن نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية يتمثل في الخطة التنظيمية المتكاملة والتي تتضمن كافة الطرق والسياسات والإجراءات

والتعليمات التي تضعها الإدارة المالية وتلتزم بها الوحدات الحكومية من أجل حماية مواردها وأصولها وممتلكاتها من السرقة أو الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستخدام، والتأكد من دقة وسلامة تسجيل وتبوييب وتلخيص وعرض البيانات والمعلومات المالية التي تعبّر عن الموقف المالي الحقيقي للوحدات الحكومية وإحكام الرقابة على الموازنة العامة للدولة، والتحقق من أن عمليات الصرف والتحصيل تتم وفقاً للوائح والقوانين المعمول بها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وترشيد الإنفاق الحكومي.

٢/٣/٢ مقومات نظام الرقابة الداخلية :

تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية بمثابة أعمدة داخل المبني تعكس قوة وفاعلية هذا المبني والعكس صحيح؛ حيث أن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية داخل الوحدات الحكومية يعبر عن الوضعية الحقيقة للوحدات الحكومية من جهة وتمكنها من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة من جهة أخرى (أحمد، ٢٠١٧، ص ١٠)، وهناك عدة مقومات تتوافق في نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية والتي تتمثل فيما يلي:

(هاشم، ٢٠١٠، ص ٧٠)

- ١- هيكل تنظيمي سليم للوحدات الحكومية .
- ٢- مجموعة عاملين أفاء موثوق بهم .
- ٣- وجود معايير سليمة للأداء .
- ٤- الفصل بين الوظائف المتعارضة .
- ٥- تغيير واجبات العاملين دورياً .
- ٦- وسائل لتأمين وحماية الأصول من المخاطر .
- ٧- وجود قسم للمراجعة الداخلية .
- ٨- دليل محاسبي لتبويب الحسابات .
- ٩- المستندات في الدورات المستخدمة .
- ١٠- مجموعة دفترية سليمة .
- ١١- استخدام الوسائل الآلية والالكترونية .
- ١٢- تطبيق وسائل الرقابة المزدوجة .

وفي ضوء ما نشهده اليوم من توجه الوحدات الحكومية نحو التحول الرقمي وتطبيق أحدث أنظمة المعلومات المالية التي توأم التطور يظهر للباحث أنه يجب أن تتوافر مقومات نظام الرقابة الداخلية بما يتلائم مع تلك الأنظمة المالية الحديثة، وذلك من خلال وضع هيكل تنظيمي يحدد فيه المسؤوليات والوظائف المختلفة بدقة مع ضرورة الفصل بين الوظائف والمسؤوليات بحيث لا يجمع الموظف بين أكثر من مسؤولية على نظام إدارة المعلومات المالية فلا يكون الشخص الذي يقوم بإدخال البيانات المالية هو نفسه الذي يقوم بمراجعة تلك البيانات، كما يتبع اختيار العناصر البشرية الموثوق بها والتي تتمتع بالخبرة والكفاءة وحسن التعامل مع أنظمة المعلومات المالية الحديثة، ويراعي توفير المناخ الملائم لأداء مهنة الرقابة على الموازنة العامة من خلال منح السلطة الكافية لممثلي وزارة المالية الذين يقومون بالدور الرقابي والإشراف المباشر على الوحدات الحكومية كما ينبغي التسجيل الفوري للمعاملات المالية على نظام GFMIS بدقة ووضوح من واقع المستندات الأصلية بمجرد حدوثها ومن ثم متابعة ترحيلها إلى الحسابات المعنية لتفادي تراكم وتكدس المستندات مما يساهم في تخفيف ضغط العمل وتقليل الأخطاء.

٤/ أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية :

إن نظم الرقابة الداخلية التي تمارس اختصاصاتها بالقطاع الحكومي في ظل أنظمة الإدارة المالية التقليدية لا تزال تعاني من نقاط ضعف كبيرة، ترتبط بالإجراءات المالية وعدد وحدات التحكم حيث أن بعض وحدات التحكم لا تمتلك خبرة مالية كافية أو لا تدرك مدى أهمية نظم المعلومات، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز أنظمة الرقابة في القطاع الحكومي واعتماد الحكومات والمنظمات على أساليب رقابية قوية من خلال تطوير نظام إدارة معلومات مالي قادر على إنتاج بيانات مالية موثوقة ومصمم لتوليد بيانات مالية قابلة للمقارنة ومتسقة من سنة إلى أخرى (Lonescu ,2015, p.41; Ahadiat , 2013, p.2)

وقد اتفقت دراسة (عبد الكريم، ٢٠٢٠) ودراسة (حمد ، ٢٠١٥) على ضرورة تطوير نظم الرقابة المالية في الوحدات الحكومية حيث أن بعض الدوائر الحكومية لم تعمل على ربط وحدات الرقابة الداخلية بالإدارة العليا فهي لا تعمل بكفاءة وفاعلية، وذلك لعدم وجود نظام خزينة موحد يضمن الرقابة الفعالة على الأرصدة النقدية الحكومية حيث يتم إدارة النقد من خلال عدد غير محدد من الحسابات المصرفية التي لا ترتبط فيما بينها، وفي ضوء ذلك يتضح للباحث أن عدم توافر نظام خزانة موحد وعدم الاستقرار على تطبيق نظام محاسبي موحد ينبع عنه توافر أنظمة رقابية غير فعالة، وبالتالي لابد من وجود نظام رقابي فعال في ضوء تطور النظام المحاسبي الحكومي بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك من خلال التطبيق الجيد لمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية خاصة أنه تم ميكنة الموازنة العامة للدولة وربطها بحساب الخزانة الموحد، للحد من حالات الفساد وتوفير مزيد من الشفافية.

ويتطلب تطبيق الرقابة الداخلية الفعالة نظاماً فريداً لإدارة أمن المعلومات هذا النظام له ثلاثة أهداف عامة الأول يتمثل في السرية حيث تكون البيانات متاحة فقط للأشخاص المصرح لهم باستخدام النظام، ثم النزاهة حيث يجب أن تكون البيانات مكتملة و دقيقة أيضاً، و التوازن أي يجب أن تكون البيانات متاحة متى وأينما كانت مطلوبة (Gde & Tri, 2020, pp.288)، لذلك فإن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في القطاع الحكومي يضمن معالجة البيانات المالية بطريقة فعالة مثل أمن البيانات والسرعة وحسن التوثيق والدقة وتنوع وجودة التقارير المالية بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة (Vergantana et al, 2020, p.2).

اتفقت دراسة (Ratmi & Jan, 2020) ودراسة (Dalimunthe & Pane, 2021) على وجود أثر إيجابي للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، هذا وقد اتفقت دراسة (Anggraeny , 2020) ودراسة (محمد، ٢٠٢١) عن وجود تأثير إيجابي وهام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية وزيادة محتوى ومنفعة المعلومات المحاسبية .

وفي ضوء وجود العلاقة الإيجابية بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية يظهر للباحث وجود أثر واضح لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على نظام الرقابة الداخلية؛ حيث يتضمن نظام GFMIS قاعدة بيانات آمنة ودقيقة شاملة لحصر وتخزين المعلومات ليتم الرجوع إليها بسهولة ويسر في أي وقت، وبالتالي فإن تطبيق النظام بشكل فعال ينبع عنه مجموعة متكاملة من التقارير المالية الإلكترونية الفورية والتي يمكن الحصول عليها في أي وقت مما يسهل من عمليات المراجعة والمتابعة بواسطة الجهات الرقابية الداخلية والخارجية لجميع الأنشطة والعمليات الخاصة بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات.

وبالتالي فإن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام إدارة المدفوعات والمقبولات، نظام إدارة موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، نظام إدارة النفقة) له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية (العازمي، ٢٠١٦، ص ١٠٥)؛ حيث يقوم نظام إدارة المعلومات المالية ب تخزين وتنظيم البيانات المالية مما يضمن سهولة الوصول السريع إلى المعلومات المالية الموثوقة ويساعد على تعزيز الضوابط المالية الحكومية وتحسين تقديم الخدمات الحكومية ورفع عملية الميزانية إلى مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة (Ibrahim & Dauda, 2014, p.2)، كما أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشرط توافق الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع هذا النظام، ويلاحظ أن المعلومات التي يوفرها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تتصرف بالملائمة مع قلة الموثوقية إلا أنها تساعده في اتخاذ قرار الاستثمار بصورة أفضل من المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الحكومي اليدوي لكونها تعكس الوضع المالي الحالي بشكل أفضل (مرعي، ٢٠١٩، ص ٢٣١).

أوضحت دراسة (Hamdan, 2017) أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية متواافق بدرجة متوسطة مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية، كما توصلت دراسة (محمد، ٢٠١٧) إلى عدم وجود علاقة بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام، في حين خلصت دراسة (السميران،

(٢٠١٩) إلى وجود أثر إيجابي قوي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية (GFMIS).

هذا ويرى (أحمد ، ٢٠٢٠، ص ١٨٩) أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وما يكملها من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي يؤدي إلى الانسجام والتوافق مع مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية و يؤثر عليها بالإيجاب، ومن ثم يؤدي إلى فعالية الرقابة المالية قبل الصرف أي تحقيق أهداف الرقابة المالية قبل الصرف كما تم تحديدها بشرط وجود رقابة ومراجعة داخلية مستمرة فعالة (ممثلي وزارة المالية) تشرف على تنفيذ وتطبيق العمليات المختلفة التي تتم من خلال تلك النظم الحديثة.

ما سبق يتضح للباحث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS له دور في تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية حيث يساهم في تحقيق الرقابة الفعالة وتدعيم الأنشطة الرقابية المختلفة مثل عملية الفصل بين الوظائف والمسؤوليات والترابط بينها لضمان إحكام الرقابة المالية الحكومية بشكل أكثر فاعلية حيث يضمن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مستويات متعددة من صلاحيات الدخول والاستخدام وفقاً لطبيعة عمل كل موظف من مستخدمي النظام ومسماه الوظيفي وباتباع قواعد العمل والتعليمات القانونية المعمول بها والتي لا يمكن تجاوزها، كما يتضمن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مجموعة من التطبيقات المبرمجة التي تقوم بالعديد من الأنشطة والعمليات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة حيث يوفر النظام العديد من نقاط الفحص التي تتفذ بشكل تلقائي من خلال تسلسل سير العمل وصلاحيات المراجعة المحددة لمستخدمي النظام وهذا ما يساعد على تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء.

كما يمكن القول أن تطبيق نظام GFMIS في ظل التحول الرقمي يساهم في تعزيز الاستقلال المهني للمراقب المالي وتطوير مهاراته الابداعية التي توافق التقدم التكنولوجي، وتوفير المناخ الملائم لأداء مهنة الرقابة على الموازنة العامة للدولة بدقة وموضوعية، كما أن التطبيق الجيد لنظام GFMIS والربط بينه وبين نظام GPS

يسمح لنظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أي أخطاء أو تلاعب مما يؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة وخلالية من الأخطاء ويؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية وبالتالي الحصول على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية لحماية موارد وأصول المنشآت الحكومية من السرقة أو الضياع.

القسم الثالث: نتائج ونوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث :

- يعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أحد نظم المعلومات المالية الإلكترونية والذي يربط بين جميع الوحدات الحكومية من خلال مجموعة من الأنظمة والتطبيقات التي تقوم بالعديد من الوظائف في جميع مراحل الموازنة العامة.
- أن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات التحول الرقمي في مجال المحاسبة الحكومية أمر بالغ الأهمية؛ نظراً لما يقوم به من تبسيط لإجراءات العمل، بالإضافة إلى قدرته على حفظ واسترجاع كميات هائلة من البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة بنود الموازنة العامة في أي وقت عند الحاجة إليها.
- أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية له دور في تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية حيث يساهم في تحقيق الرقابة الفعالة وتدعيم الأنشطة الرقابية المختلفة حيث يتضمن مستويات متعددة من صلاحيات الدخول وفقاً لطبيعة عمل كل موظف مما يحقق عملية الفصل بين الوظائف والمسؤوليات ويعزز الربط والتكامل فيما بينها.
- أن التطبيق الجيد لنظام GFMIS والربط بينه وبين نظام GPS يسمح لنظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أي أخطاء أو تلاعب مما يؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة وخلالية من الأخطاء ويؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية وبالتالي الحصول على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية لحماية موارد وأصول الوحدات الحكومية من السرقة أو الضياع.

ثانياً: توصيات البحث

- ١- ينبغي أن تقوم وزارة المالية بالتدريب المستمر والتأهيل العلمي الكافي للعاملين بالوحدات الحسابية الحكومية للتعامل الاحترافي مع نظام GFMIS والنظام المكمل له كنظام GPS، كما يراعي أن يتواافق لدى المختصين بإدارة الدعم الفني الخبرة والكفاءة لعلاج أي مشكلات قد تطرأ على النظام بشكل سريع.
- ٢- تصميم وسائل حماية جيدة لقواعد البيانات التي يحتويها نظام GFMIS، للتأكد من دقة نتائج التشغيل ومنع أي عبث أو تخريب قد يحدث نتيجة لأخطاء عملية التشغيل أو مخاطر اختراق النظام.
- ٣- ضرورة مواصلة تطوير البنية التحتية ووضع هيكل تنظيمي ونموذج عمل جديد يواكب المشروع القومي للتحول الرقمي وبما يتسق مع تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الهيئة المصرية
- ٤- تكثيف الجهود لتزويد كافة الوحدات الحكومية بأحدث التقنيات الرقمية والانتقال من الدورة المستندية الورقية إلى الدورة المستندية الإلكترونية وإلغاء كافة الأساليب التقليدية.

قائمة المراجع :

١- المراجع باللغة العربية :

- أبو حمير، طارق مفلح، ماضي ، خليل اسماعيل (٢٠٢٠) ، " مدى جاهزية الجامعات الفلسطينية الخاصة نحو التحول الرقمي "، المؤتمر الدولي الأول لтехнологيا المعلومات والأعمال، جامعة غزة .
- أحمد، أحمد العيسوي فؤاد ، (٢٠٢٠) ، "أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية : دراسة ميدانية ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة – جامعة المنصورة .
- أحمد، محمد محمود محمد ، (٢٠١٧) ، " مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية في تحقيق اهدافها في ظل أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية – دراسة حالة المصارف العاملة بولاية الجزيرة "،(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والتربية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان .

- الحنيطي ، خالد محمد علي (٢٠١٥) ، "تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره : دراسة ميدانية : دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" ، مجلة المحاسبة والتدقيق والحكمة ، جامعة جرش-الأردن ، مج ١٤ ، ص ٨٤-٥٣.
- الرشيدی، طارق عبد العظیم؛ راضی، فاطمة الزهراء السيد محمد (٢٠٢١)، "أثر استخدام تقنيات البيانات الضخمة على فعالية الرقابة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج ٢، ع ٦٤٢-٥٩١، ص ص ٦٤٢-٥٩١.
- السميران، سميران صالح مهدي، (٢٠١٩)، "أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الأردنية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
- الشبل، عبدالرحمن محمد حسن (٢٠١٣) ، "أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة : دراسة ميدانية " ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة جرش -الأردن .
- العازمي، أحمد علي فالح (٢٠١٦) ، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت" ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية إدارة المال والأعمال _جامعة آل البيت، الأردن .
- النعامي، علي ؛ سمور، حمدي، ٢٠١٥ " دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية - دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة " مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - مج ١ ، ع ٢.
- أمين، وليد إبراهيم محمد (٢٠١٨)، "دراسة تحليلية لدور أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية- كلية التجارة - جامعة قناة السويس، مج ٩ ، ع ٢، الجزء الثاني ، ص ص ١١٥-١٣٢.
- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠٢١)، "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومية (GFMIS) وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، مج ٢٥ ، ع ٢ ، ص ص ٣٢٠-٣٧٠.

- حمد، شيرين محمود ، (٢٠١٥) ، "تطوير نظم الرقابة المالية في ظل إعادة هندسة العمليات الحكومية والتحول إلى الامرکزية في اقليم كردستان " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، مج ٣٩ ، ع ٣١٥ - ٣٣٩ .
- شحاته، محمد موسى على، (٢٠٢٠) ، "انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة، ع ٩٧ ، ص ص ١٩٧ - ٢٢٢ .
- عبدالكريم، رجاء سعد، (٢٠٢٠)، "أثر تطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على أداء الأجهزة الرقابية العليا : دراسة ميدانية في ليبيا ، المجلة المصرية للدراسات العليا، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج ٤٤ ، ع ١ ، ص ص ٦٠ - ٨٠ .
- كمال، إبريني أكرم، (٢٠٢١) ، "فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي " مجلة البحث المالي، كلية التجارة - جامعة بورسعيد، مج ٢٢ ، ع ١ ، ص ص ٨٢ - ١٠١ .
- محمد، محمد راضي عطيه (٢٠١٧) ، "نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية " ، مجلة البحث التجاري - كلية التجارة- جامعة الزقازيق، مج ٣٩ - ع ٢ ، ص ص ٦ - ١٠٨ .
- محمد، مؤمن فرجات السيد، (٢٠٢١) ، "أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية) " مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، ع ١ ، ص ص ٢٨٠-٣٧٦ .
- مرعي، أحمد هريدي محمد سيد ، (٢٠١٩) " إطار مقترن لتعزيز تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية في النظام المحاسبى الحكومى المصرى" دراسة تطبيقية " ،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التجارة _ جامعة عين شمس.
- هاشم، محمد صالح (٢٠١٠) ، "ضوابط تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبى الحكومي لمواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية في مصر" ، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة عين شمس ، مج ١٤ ، ع ١ ، ص ص ٦٣ - ١٠٥ .

٢- المراجع باللغة الأجنبية :

- Ahadiat, Nasrollah, (2013), " A Study of Quality of Internal Control in the US Federal Financial Management Systems", Journal of Law and Financial Management, Vol. 12, No. 2, November 2013, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2354889>
- Anggraeny, Andi Sry, (2020), "The Effect of Implementingthe Financial Management Information System on the Quality of the Presentation of the Pangkep Regency Government's Financial Statements", Journal of Advanced Research in Economics and Administrative Sciences,Vol.1, Issue.1,pp.32-44
<https://bcsdjournals.com/index.php/jareas/article/download/17/6/31>
- Dalimunthe, Hasbiana, Pane , Aditya Amanda , (2021) , " The Effect of Internal Control and Compliance with Accounting Rules on the Quality of Financial Statements at PT. Bank of North Sumatra Medan" Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal) Volume 4, No. 1, February 2021, PP. 966-975, DOI: <https://doi.org/10.33258/birci.v4i1.1698>
- Damayanti, Ratna Ayu,(2018), " Restoration of Budget Control: How It Should Be? A Case Study of the Local Government of Indonesia ", Acc. Fin. Review 3 (3) 84 – 92 (2018), Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3267319>.
- De Azevedo, R.R., Lino, A.F., de Aquino, A.C.B. and Machado-Martins, T.C.P. (2020), "Financial Management Information Systems and accounting policies retention in Brazil", International Journal of Public Sector Management, Vol. 33 No. 2/3, pp. 207-227. <https://doi.org/10.1108/IJPSM-01-2019-0027>
- Gde, Satia Utama, Tri, Nur Afifah Wulandari (2020)," Fraud Prevention Using Village Financial Management Control System" ,

Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 394, pp. 288- 293.

- Hamdan, Mohammad Naser Musa (2017), "The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol.7, No.1,January2017,pp. 26–40.
- Ibrahim, Sheriff & Dauda, Saleh (2014), Globalisation And The Emergence Of Government Integrated Financial Management Information System(Gifmis): The Nigeria's Experience, Journal Of Economics And International Business Research (JEIBR), , Vol. (2), No.(3).
- Kofahe, M. K., Hassan, H. & Mohamad, R. (2019). Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework. International Journal of Accounting, Finance and Business.
- Lonescu, Luminita, Corruption and Internal Control Weaknesses: Case Study Romania (October 24, 2015). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2679225> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2679225>
- Michael, Woolcock; Sokbunthoeun, So; Leah, April; Hughes, Caroline; Smithers, Nicola, (2018), "Alternative paths to public financial management and public sector reform: experiences from East Asia", International development in focus. Washington, D.C: World Bank Group,<http://documents.worldbank.org/curated/en/16059153007482176/7/Alternative-paths-to-public-financial-management-and-public-sector-reform-experiences-from-East-Asia>.
- Ogbonna and Ojeaburu Friday, April 2015, " The Impact Of Government Integrated Financial Management Information System (GIFMIS) On

Economic Development Of Nigeria" , West African Journal Of Businessand Management Sciences Nigerlan Edicion VOL.4 NO 1.

- Ratmi, Dewi & Jan, Hoesada (2020) , " The Effect Of Government Accounting Standards, Internal Control Systems, Competence Of Human Resources, And Use Of Information Technology On Quality Of Financial Statements " , International Journal of Innovative Research and Advanced Studies (IJIRAS)Volume 7 Issue1.
- Seong-ho Jeong & Youngmin Oh (2019): New development: Lessonsand recommendations from South Korea's experiences with integrated financial management information systems, Public Money & Management, DOI: 10.1080/09540962.2019.1598201
- Vergantana, W. S. M., and Dantes, I. G. R., and Aryanto, K. Y. E. , (2020) , " Evaluation of governance financial management information system (SIPKD) with framework of COBIT 5 in the government of Denpasar city ",Journal of Physics: Conference Series, pp.1-8 doi:10.1088/1742-6596/1516/1/012007.